

النفط يعيد توزيع ثقله بعيداً عن الخليج



وتشير معطيات تحليلية لشركة الاستثمار الأميركية KKR إلى أن الانعكاسات السلبية للتوترات الجيوسياسية في المنطقة وتحديدًا العدوان الأميركي على إيران، على دول الخليج وأولها السعودية، باتت تترك انعكاسات مباشرة على بيئة الاستثمار، حيث يُعاد تقييم المخاطر المرتبطة بالإمدادات وممرات الطاقة، بما ينعكس على تدفقات رؤوس الأموال وتفضيلات الأسواق نحو بدائل أكثر استقراراً.

هذا الاستثمار لم يعد يُبنى على العائد الاقتصادي فقط، بل على "تسعير المخاطر"، حيث باتت التوترات الجيوسياسية جزءاً من معادلة التمويل والتوسع، لا مجرد عامل خارجي، وهو ما يضع بيئات الإنتاج التقليدية، وفي مقدمتها الخليج، أمام معادلات أكثر تعقيداً في جذب الاستثمارات واستقرارها.

وفي هذا السياق، يُظهر تحليل OilPrice الصادر في 15 يوليو الجاري، انتقالًا تدريجيًا في مركز الثقل النفطي نحو الأمريكيتين، مع صعود الإنتاج الأمريكي وتوسع صادراته، إلى جانب نمو إنتاج دول في أمريكا الجنوبية، ما يعيد توزيع مصادر الإمداد عالميًا ويقلل الاعتماد النسبي على بعض الممرات التقليدية كمضيق هرمز بالدرجة الأولى.

في الخلفية، لا يظهر التراجع في دور السعودية وغيرها من دول الخليج كتراجع إنتاجي مباشر، بل كتراجع في مركزية التأثير داخل مسارات الإمداد الجديدة، مقابل صعود متزايد للإنتاج الأمريكي وإعادة توجيه سلاسل التوريد نحو الأمريكيتين.

وبذلك، يتجه النظام الطاقوي نحو مرحلة جديدة تُعاد فيها صياغة مفهوم الاستقرار نفسه، بحيث تصبح الجغرافيا السياسية جزءًا مباشرًا من تسعير الطاقة وتوزيع النفوذ العالمي، لا مجرد خلفية له.